

30 April 2007
Arabic
Original: Spanish

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بمبادئ وأهداف عدم
الانتشار ونزع السلاح النوويين

التقرير الوطني للمكسيك

أولا - تقديم التقارير الدورية

١ - إن المكسيك على اقتناع بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت حجر الزاوية في النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية والعنصر الأساسي للنهوض بنزع السلاح النووي. كما تعتبر أن الاتفاقات المعتمدة خلال مؤتمري الأطراف لاستعراض المعاهدة عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ما زالت صالحة تماما. ولذلك، فإن المكسيك تؤكد على أن المسألة عنصر هام في تقييم مدى الامتثال للمعاهدة والوفاء بالالتزامات الأخرى المقطوعة في هذا الإطار، كما أنها تعزز الشفافية والثقة بين الأطراف.

٢ - وفي هذا السياق، تؤكد المكسيك أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل، بحكم الالتزام الذي قطعت به بتدمير ترساناتها النووية، مسؤولية أكبر في الإبلاغ عن الإجراءات التي تتخذها للوفاء بالتزام التفاوض بحسن نية بشأن تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، طبقا للمادة السادسة من المعاهدة، وتدابير نزع السلاح النووي المتفق عليها في عام ٢٠٠٠.

٣ - وبهذه المناسبة، تقدم المكسيك تقريرها عن التدابير التي اعتمدها، بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، تنفيذا للمادة السادسة، بغية تشجيع مزيد من الجهود لهذه الغاية، وتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تحذو حذوها.



٤ - وفي إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، قدمت المكسيك ثلاثة تقارير بهذا الشأن. ومنذ عام ٢٠٠٥، دأبت على التبليغ بالتدابير والإجراءات التي تتخذها من أجل نزع السلاح النووي.

ثانياً - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٥ - تعمل المكسيك بمهمة على الترويج للإجراءات والمبادرات الدولية الرامية إلى كفالة سريان تام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن هذا المنطلق، شاركت المكسيك في المؤتمر الرابع المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وستشارك في المؤتمر الخامس، الذي سيعقد في فيينا، يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، للتشجيع بسبل أخرى على اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة عالمية المعاهدة وتنفيذها وبدء نفاذها.

٦ - وفي إطار الذكرى السنوية العاشرة لفتح باب التوقيع على المعاهدة (٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، شاركت المكسيك في الاجتماع الوزاري، الذي عقد بشأن المعاهدة، في نيويورك خلال الأسبوع الثالث من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بهدف التشجيع على التوقيع والتصديق على المعاهدة، والتوصل بالتالي إلى بدء نفاذها بسرعة. وعقب الاجتماع، صدر بيان مشترك أكد فيه وزراء خارجية بلدان شتى مجدداً أن بدء نفاذ المعاهدة سيسهم في الحد منهجياً وتدرجياً من هذه الأسلحة وفي منع انتشار الأسلحة النووية.

٧ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، استضافت وزارة الخارجية المكسيكية "الحلقة الدراسية للترويج في منطقة البحر الكاريبي للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، التي نظمتها المكسيك، بالتنسيق مع حكومة كندا، وبمساعدة الأمانة الفنية المؤقتة للمعاهدة.

٨ - وكانت هذه الحلقة الدراسية تهدف إلى الترويج في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي للتوقيع والتصديق على المعاهدة وتشجيع التعاون فيها بالنظر في إبرام اتفاق دون إقليمي للتعاون التقني لأمريكا الوسطى، والبحر الكاريبي، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وفنزويلا، من أجل تعزيز القدرات الوطنية اللازمة لكفالة التنفيذ التام للمعاهدة وتوثيق التعاون بين اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمنطقة.

٩ - وشارك في الحلقة الدراسية ممثلو ١٩ دولة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة المعاهدة، والأمانة العامة لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن أكاديميين وأخصائيين.

١٠ - وشجعت الحلقة الدراسية تبادل الخبرات فيما يتعلق بإجراءات التوقيع والتصديق على المعاهدة، وكذا بشأن إنشاء المراكز الوطنية للبيانات وإقامة المحطات التابعة لنظام الرصد الدولي التي ينص عليها هذا الصك القانوني الدولي. كما أتاح هذا الحدث سياسيا تقاربا أفضل مع بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

١١ - وفي إطار الدورة الحادية والسنتين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت أستراليا والمكسيك ونيوزيلندا مشروع قرار عنوانه "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" للتشجيع على بدء نفاذ المعاهدة، وهو المشروع المعتمد بالأغلبية العظمى للدول الأعضاء بوصفه القرار ١٠٤/٦١ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وستواصل المكسيك الدفع قدما ببحث هذا الموضوع في إطار الجمعية العامة.

١٢ - وبخصوص تنفيذ نظام الرصد الدولي، ينبغي الإشارة إلى أن أربعة من محطات الرصد المكسيكية الخمس التي يساهم بها بلدنا معتمدة وتعمل بإرسال البيانات إلى مركز البيانات الدولي في فيينا. ويجري تجهيز محطة النويدات المشعة، وستجتاز عما قريب مرحلة الاختبار من أجل اعتمادها.

ثالثا - المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

١٣ - تكرر المكسيك تأكيد دعم الجهود المبذولة في إطار مؤتمر نزع السلاح لتنفيذ القرار الذي أصدره المؤتمر في آب/أغسطس ١٩٩٨ بإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة دولية غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها فعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، يكون من بين مهامها استعراض مسألة الترسانات الحالية، بهدف تدميرها.

١٤ - وفي هذه السنة، أيدت المكسيك مبادرة الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح التي تقترح تعيين أربعة منسقين لمواضيع شتى، منها المواد الانشطارية بولاية تفاوضية، بالنظر إلى توافر الظروف للشروع في إجراء مفاوضات بهذا الشأن.

رابعاً - وجوب تطبيق مبدأ اللارجعة على نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية وغيرها من أنواع الأسلحة، وتدابير خفض الأسلحة

١٥ - تواصل المكسيك، بمفردها وفي إطار ائتلاف الخطة الجديدة (مع كل من أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والسويد، ومصر، ونيوزيلندا) التشجيع على نزع السلاح النووي في جميع المحافل المعنية التي تشارك فيها، وفي لقاءاتها الثنائية، مع التشديد بوجه خاص على ضرورة تطبيق مبادئ اللارجعة والشفافية والتحقق، وتدابير خفض الأسلحة النووية وإزالتها. وهكذا، قدمت إلى جانب البلدان الأعضاء في ائتلاف الخطة الجديدة قراراً بشأن إزالة الأسلحة النووية في إطار أعمال اللجنة الأولى، وستواصل التشجيع على هذا النهج.

خامساً - تعهد الدول الحائزة لأسلحة نووية على نحو لا لبس فيه بإزالة كامل ترساناتها النووية تمهيداً لترح السلاح النووي، الذي وافقت عليه جميع الدول الأطراف بموجب أحكام المادة السادسة

١٦ - خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، شجعت المكسيك، إلى جانب البلدان الأعضاء في ائتلاف الخطة الجديدة، على اتخاذ القرار ٦١/٦٥ المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي"، الذي تكرر الفقرة ٣ منه دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التعجيل بتنفيذ الخطوات العملية الرامية إلى نزع السلاح النووي التي اتفق عليها في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، بما يسهم في إيجاد عالم أكثر أمناً للجميع.

١٧ - ويهيب القرار أيضاً بجميع الدول التقيد التام بجميع الالتزامات التي أخذتها على عاتقها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وعدم التصرف على أي نحو يمكن أن يخل بأي من هاتين القضيتين أو يفضي إلى سباق جديد للتسلح النووي. ويهيب كذلك بجميع الدول الأطراف ألا تدخر جهداً لتحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأكدت المكسيك أن محكمة العدل الدولية قد أقرت بالالتزام بإبرام معاهدة بشأن نزع السلاح النووي في فتواها المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ المتعلقة بقانونية التهديد باستعمال الأسلحة النووية.

سادسا - بناء القدرة على التحقق التي ستكون ضرورية لضمان تنفيذ اتفاقات نزع السلاح النووي، من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه

١٨ - واصلت المكسيك مشاركتها في محافل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، مؤكدة موقفها الثابت الداعي إلى أن التحقق الدولي ومن ثم المساءلة لهما دور حاسم في التفاوض لوضع اتفاقات لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وتنفيذها، وفي جميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

١٩ - وتبيننا للالتزام بهذا الهدف، تشارك المكسيك بنشاط في الجهود الرامية إلى تطبيق نظام الرصد الدولي للجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنفيذ نظام الضمانات النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشجع على تعزيزه. ووقعت المكسيك، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات مع الوكالة، وهي ماضية قدما نحو وضع التشريعات وإقامة الهياكل الإدارية والمعنية بالتصنيف من أجل الوفاء التام بالبروتوكول والشروع بسرعة في التصديق عليه.

٢٠ - وقد أبدت المكسيك رسميا اهتمامها بالانضمام إلى مجموعة الموردين النوويين لتدفع بذلك قدما باتخاذ تدابير إضافية تمكن إلى جانب الصكوك القانونية الدولية الحالية من تجنب انتشار الأسلحة النووية وتشجيع الشفافية التامة بشأن المواد النووية والمواد الحساسة المتصلة بها.